الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ١٢٤
الثلاثاء، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ٦٥ من جدول الأعمال (تابع)

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

مشروع القرار (A/50/L.78)

رسالة موجهة من الممثل الدائم لاستراليا لدى الأمم المتحدة (A/50/1027)

السيد زهران (مصر): يتوجه وفد مصر بالشكر إلى وفد استراليا لأخذه زمام المبادرة للدعوة إلى هذا الاجتماع للدورة المستأنفة الخمسين للجمعية العامة لاعتماد مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو الأمر الذي يعكس اهتمام استراليا بالمشاركة الإيجابية في الجهود الدولية الرامية لنزع السلاح وخاصة نزع السلاح النووي، وكان آخرها تقرير لجنة كانبرا.

رغم الجهود التي قامت بها مصر منذ رئاستها لمجموعة العمل المعنية بالمسائل القانونية والمؤسسية في لجنة حظر التجارب النووية خلال عام ١٩٩٦، فإن وفد مصر يعرب عن أسفه لعدم إمكان التوصل إلى توافق للآراء في مؤتمر نزع السلاح حول مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي يتضمنه المستند المعروض علينا A/50/1027. ونرى أنه لو كان قد أتيح مزيد من الوقت لاستمرار المفاوضات في إطار المؤتمر لكان من الممكن التوصل إلى اتفاق حول بعض الموضوعات الخلافية التي يتضمنها مشروع المعاهدة المعروض على الجمعية العامة الآن.

كما يعرب وفد مصر عن أسفه لعدم التوصل إلى توافق للآراء كذلك في مؤتمر نزع السلاح حول إحالة تقرير لجنة حظر التجارب النووية الذي يتضمنه المستند CD/1425 بتاريخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة متابعة لقرارها ٥٠/٦٥ حتى تستفيد من هذا التقرير كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خاصة وأن التقرير يتضمن تطورات ونتائج المفاوضات حول أحكام المعاهدة، بالإضافة إلى المواقف الوطنية لمختلف الدول التي شاركت بجدية في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، كما يكتسب هذا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

التقرير أهمية خاصة نظرا لأنه يتضمن البيان الذي ألقاه رئيس اللجنة في ختام أعمالها والذي يشمل تفسيره لبعض أحكام المعاهدة وبصفة خاصة لتفادي إساءة استخدام الوسائل الفنية الوطنية ودخول المعاهدة إلى حيز النفاذ.

إن تأييد وفد مصر لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.78 والذي بموجبه سوف تنظر الجمعية العامة في اعتماد مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينطلق من اعتبارها وثيقة فيها إيجابيات، فهي خطوة رغم كونها محدودة على طريق نزع السلاح النووي على المستوى العالمي، فإنها على أقل تقدير تعد إسهاما في حماية الجنس البشري من ويلات التجارب النووية والتفجيرات النووية والمحافظة على البيئة، ولا يجب تفسير هذا الموقف المرن والإيجابي على أنه يعكس الرضا الكامل عن نص مشروع المعاهدة المعروض على الجمعية العامة حيث أنه يشوبها عدة سلبيات.

ففي المقام الأول يخلو مشروع المعاهدة من التزام يضعها ضمن إطار محدد المعالم لنزع السلاح النووي. فقد سعينا لأن تتضمن أحكام المعاهدة التزاما واضحا وصريحا لتحقيق النزع الكامل للسلاح النووي، واعتبار معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية خطوة هامة في إطار برنامج مرحلي لإزالة السلاح النووي إقليميا وعالميا، وهو برنامج يهدف لتحقيق منع الانتشار النووي الكامل على المستويين الأفقي والرأسي ونزع السلاح النووي، من خلال وضع حد لعمليات التطوير النوعي للأسلحة النووية وفقا لما اتفقنا عليه عام ١٩٩٥، العام الماضي، في قرار المبادئ والأهداف لمؤتمر استعراض وتمديد معاهدة منع الانتشار النووي. فمنذ ذلك الحين تم التوقيع في القاهرة في نيسان/أبريل من هذا العام على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا المعروفة بمعاهدة بيليندابا. ولا بد إذن من استكمال نظام منع الانتشار إقليميا وعالميا بالتعجيل وبإعطاء الأولوية لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط كمرحلة لإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل وفقا لمبادرة الرئيس مبارك.

لقد قدم وفد مصر - بصفته منسقا لمجموعة الـ ٢١ ونيابة عن ثمانية وعشرين من وفود الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وهم من أعضاء مجموعة الـ ٢١ "برنامج العمل حول إزالة الأسلحة النووية" والمتضمن في مستند مؤتمر نزع السلاح CD/1419 بتاريخ ٧ آب/أغسطس. وتعتبر مصر أن هذا البرنامج يهدف إلى تعويض النقص القائم في مشروع المعاهدة حول نزع السلاح النووي. ويأمل وفد مصر في أن ينظر بجدية في هذا البرنامج في إطار اللجنة الخاصة بنزع السلاح النووي التي طالبنا مع مجموعة الـ ٢١ بإنشائها في مؤتمر نزع السلاح، كما يجب أن يؤخذ هذا البرنامج بعين الاعتبار خلال الدورة ٥١ للجمعية العامة متابعة لقرارها ٥٠/٧٠ عين وكذلك أثناء عملية مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي التي ستبدأ عام ١٩٧٧.

كما لا يفوتني التنويه بتقرير لجنة كانبرا الذي صدر أيضا في آب/أغسطس الماضي. والرسالة الأساسية التي يحملها تقرير هذه اللجنة الخاصة بإزالة الأسلحة النووية هي أن عقيدة الردع النووي تعد من الناحية العسكرية بالية وخطيرة، ونحن نتطلع باهتمام لدراسة هذا التقرير بعناية، كما أننا على ثقة بأن هذا التقرير الإضافة إلى برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية الذي قدمناه إلى مؤتمر نزع السلاح سوف يساهمان في دفع الجهود الدولية المكرسة لإزالة الأسلحة النووية.

وقد جاءت هاتان المبادرتان بعد شهر تقريبا من إصدار محكمة العدل الدولية للرأي الاستشاري بتاريخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ والذي اعترف بإجماع قضاة المحكمة بأن

> "هناك التزاما بمواصلة وإنهاء المفاوضات الرامية إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه بحسن نية تحت رقابة دولية صارمة وفعالة". وهو ما يلزم العمل على تحقيقه في إطار برنامج العمل القادم لمؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح.

وأشيد هنا بقرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للجنة حقوق الإنسان، هذا القرار ١٩٩٦/١٤ الصادر بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ والذي نص من فقرتي المنطوق على:

"أولا، التأكيد على أسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأسلحة النووية، لا يجب أن تلعب دورا في العلاقات الدولية، وبالتالي يلزم إزالتها.

"ثانيا، توصية المحافل الدولية المعنية، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، بالشروع فورا في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي بغية تخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي في إطار برنامج مرحلي وصولا إلى الهدف النهائي المتمثل في إزالة تلك الأسلحة والإسهام بالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعلى رأسها الحق في الحياة".

فيما يتعلق بالالتزامات الأساسية في المادة الأولى من مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي المادة الخاصة "بالنطاق"، فإننا نرى أنها لا تتفق مع تسمية هذه المعاهدة التي تشير إلى "الحظر الشامل للتجارب النووية". ورغم التعديل الذي قدمته مصر على نص هذه المادة لكي يكون الحظر شاملا لجميع أنواع التجارب النووية، فإنه للأسف عارضت ذلك غالبية الدول النووية في حين أن غالبية الدول غير النووية أيدت هذا التعديل. وهكذا لا يحظر نص مشروع المعاهدة المعروض على الجمعية العامة جميع أنواع التجارب النووية ويقتصر فقط على حظر التجارب التفجيرية، وبالتالي فنحن أمام معاهدة جزئية أخرى لحظر التجارب النووية. وتبقى باقي أنواع التجارب النووية غير التفجيرية غير محظورة، ويمكن عن طريقها قيام الدول التي لديها إمكانيات نووية بالتأكد من صلاحية وفعالية مخزونها من الأسلحة النووية وتطوير ترساناتها النووية نوعيا باستحداث أجيال أكثر تطورا من تلك الأسلحة، وهو ما لا يتفق مع الهدف الأسمى لنزع السلاح النووي الذي اتفقنا عليه في القرار الخاص بالمبادئ والأهداف الصادر عن مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة منع الانتشار النووي في عام ١٩٩٥.

إن وفد مصر يرى أن عملية "التفتيش في الموقع" كان ينبغي أن تتم بأسلوب سلسل وبمجرد تقدم إحدى الدول بطلب لذلك، على أن يتم إيقاف عملية التفتيش إذا ثبت أن الطلب ليس له أساس من الصحة. لذلك فإن أسلوب "الضوء الأخضر" المنصوص عليه في مشروع المعاهدة لا يخدم - من وجهة نظرنا - مصلحة المجتمع الدولي لضمان الامتثال الكامل لأحكام المعاهدة، حيث أن قرار المجلس التنفيذي بأغلبية ثلاثين صوتا، وفقا للنص الأخير، قد يؤدي إلى عدم إمكانية إجراء التفتيش من البداية، وبالتالي عدم إمكانية التحقق من الامتثال الكامل لأحكام المعاهدة.

كما أن هناك غموضا حول استخدام الوسائل الفنية الوطنية. فنحن نتفق مع الاتجاه إلى تضمين تلك الوسائل في المعاهدة على أن يتم فحصها من خلال نظام الرقابة الدولي، وبشرط أن يتم وضع الضمانات الضرورية لتفادي إساءة استخدام تلك الوسائل أو استخدامها بأسلوب انتقائي، وبالتالي يلزم إخضاعها لرقابة المجلس التنفيذي. ونحن نوافق على التفسير الذي قدمه رئيس لجنة حظر التجارب النووية في بيانه في هذا الشأن أمام لجنة حظر التجارب النووية يوم ٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، ونعتبر أن هذا التفسير توضيح للتحذير من إساءة استخدام الوسائل الوطنية.

كما تضمن بيان رئيس اللجنة المشار إليه، والوارد في تقرير لجنة حظر التجارب النووية، تفسيرا آخر للفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة حول سريان أحكام المعاهدة حيث أوضح أنها لا تشير إلى اتخاذ إجراءات قسرية أو عقابية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأود الإشارة هنا إلى أن مصر قامت في المراحل الأخيرة من المفاوضات بجهود جدية وحثيثة من أجل التوصل إلى نص توفيقي يحظى بتوافق الآراء حول هذا الموضوع إلا أنه للأسف لم تكلل تلك الجهود بالنجاح.

وتعرب مصر عن أسفها لتشكيل المجلس التنفيذي كما ورد في النص الحالي، حيث لم تعامل الدول الأفريقية معاملة عادلة ومنصفة. ولقد عبر وفد مصر - وعدد من الوفود الأخرى في مؤتمر نزع السلاح - في عدة مناسبات أثناء المفاوضات عن قلقه إزاء هذا التمييز، وعدم كفاية المقاعد المخصصة لأفريقيا في المجلس التنفيذي مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى، إلا أنه تم تجاهل تلك المطالبة بتصحيح هذا الوضع بالإضافة إلى التقسيم غير المسبق للمجموعات الإقليمية في مشروع المعاهدة والذي يقسم العالم إلى ست مجموعات إقليمية بدلا من الخمس مجموعات المتعارف عليها في نظام الأمم المتحدة. ولقد أعربنا عن خشيتنا من أن يؤثر ذلك على مصداقية المعاهدة وأن يحد من فرص تحقيق عالميتها. وبالإضافة إلى ذلك فإن عملية اتخاذ القرار في

المجلس التنفيذي التي تتطلب موافقة ثلثي الأعضاء بالنسبة للمسائل الموضوعية قد تؤدي إلى إصابة المجلس بالشلل بالمقارنة بالمجلس المماثل في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

هذه هي بعض المآخذ الأساسية التي يرغب وفد مصر في الإعراب عنها حول بعض الأحكام الواردة بمشروع المعاهدة المعروض حاليا أمامنا، ولذلك لم يمكنا المشاركة في تبني مشروع القرار. ومع ذلك فإن وفد مصر يؤيد المشروع الوارد بالوثيقة A/50/L.78 والخاص باعتماد مشروع المعاهدة نظرا لاقتناع مصر بأهمية استكمال النظام القانوني لمنع الانتشار الذي جاء ناقصا في معاهدة منع الانتشار النووي وذلك لإنقاذ البشرية من ويلات التجارب النووية التفجيرية ولحماية البيئة آخذين بعين الاعتبار أن هذه ليست إلا خطوة يجب أن تتبعها خطوات جادة على طريق الإزالة الكاملة للسلاح النووي في إطار مرحلي متفق عليه.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حكومة زمبابوي على مدى السنوات قد أيدت في شتى المحافل المبادرات الرامية الى تقليل حالات الصراع وحلها في نهاية المطاف وكذلك استئصال المواجهات في جميع أنحاء العالم. وقد تجلى بوضوح التزامنا بالسلم العالمي في اشتراكنا النشط في شتى القرارات والمقررات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة والرامية الى صون السلم والأمن الدوليين وتأييدها.

وعشية القرن الحادي والعشرين، تتركز الجهود الرامية الى تحقيق السلم والأمن الدوليين الدائمين ليس على نزع السلاح العام الكامل فحسب، بل أيضا على القضاء التام على الأسلحة النووية. وإن المفاوضات الجارية حاليا بشأن إنشاء مزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية - وأفريقيا إحدى تلك المناطق، على أساس معاهدة بليندابا - شاهد على تطلعات المجتمع الدولي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد كلفت الجمعية العامة مؤتمر نزع السلاح، الذي يتخذ قراراته بتوافق الآراء، بإجراء واختتام مفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، تقوم الجمعية العامة بعد ذلك بإقرارها.

وفي ٢٠ آب/أغسطس، قام مؤتمر نزع السلاح باعتماد تقرير لجنته المخصصة، التي انتهت الى أنه لم يتم التوصل الى توافق في الآراء بشأن مشروع نص لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وبالتالي كان من المفترض، في ظل الظروف العادية ووفقا لروح توافق الآراء، وهي آلية صنع القرار في مداولات مؤتمر نزع السلاح، كان من المفترض أن يعاد التفاوض بشأن مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن يتم معالجة شواغل أعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين أعربوا عن تحفظاتهم بشأن النص.

واليوم فإننا نواجه حالة نجد فيها أن مشروع نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذي لم يحظ بتوافق الآراء يجري تقديمه بتسرع الى الجمعية العامة للنظر فيه.

وأود الإشارة الى أنه مما ينطوي على خطأ إجرائي طرح المشروع الحالي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب على الجمعية العامة قبل التوصل الى توافق في الآراء في الهيئة التي كانت قد كلفتها الجمعية العامة نفسها بالتوصل إلى معاهدة عن طريق المفاوضات والتوصل الى نص يحظى بتوافق الآراء. وتساق الحجج بأن هذا يرجع الى ظروف قاهرة ونحن نشير بقوة بأنه لا ينبغي السماح لهذه المخالفة الإجرائية بأن تشكل سابقة لطريقة عملنا في المستقبل.

وفيما يتعلق بنص مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعروض على الجمعية، نود أن نلاحظ أنه لا يعالج القضية الرئيسية المتمثلة في إزالة الأسلحة النووية نهائيا في إطار زمني محدد. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تأييدا كاملا المقترحات التي أشار إليها المتكلمون الذين سبقوني والتي قدمتها في جنيف في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، ٢٨ دولة عضوا في مؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية. وترد هذه المقترحات في وثيقة مؤتمر نزع السلاح CD/1419، المؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦.

وأشار المتكلمون السابقون أيضا إلى الفتوى التاريخية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، والتي خلصت إلى أنه بالنسبة لجميع الدول:

"يوجد التزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء واختتام مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة".

والنوايا الحسنة المنصوص عليها لا تنعكس في مشروع المعاهدة المعروض علينا، كما أن محتوياته لا تعكس النطاق الواسع لعنوانه. وهذه المعاهدة ليست معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، لأنها لا تحظر سوى تفجيرات تجارب الأسلحة النووية تاركة أشكال التجارب الأخرى غير مشمولة. وينبغي لمصطلح "الشامل" أن يفهم أنه يعني جميع أشكال تجريب الأسلحة النووية.

وبالتالي، فإن من شأن المعاهدة، في جوهرها، أن تكون السماح للدول الحائزة للأسلحة النووية الأكثر تقدما تكنولوجيا بمواصلة تحسين ترساناتها. ومن المفهوم أن تجد بعض الدول التي على وشك أن تحوز أسلحة نووية أن مشروع المعاهدة غير مرض، لأنه يحول دون ارتقائها إلى النادي النووي، ولكنه لا يحل النادي إنما يجعله أكثر حصرية.

وبالتالي، فإن زمبابوي وجدت أن من الصعب عليها المشاركة في تقديم معاهدة ناقصة كهذه. إلا أن وفدي لن يصوت ضد مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لأنه على علاته يحظر تفجيرات التجارب النووية، مما يخلص العالم من خطر الغبار النووي المتساقط، وهو تهديد خطير يتهدد البشرية والبيئة. لذلك، سيصوت بلدي لصالح مشروع المعاهدة هذا.

أود أن أختتم كلمتي بحث الجميع على مواصلة العمل من أجل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية حقا، ومن أجل إزالة مخزونات الأسلحة النووية الحالية، وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد رودريغوس باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): مرات قليلة في تاريخنا المعاصر، لا سيما منذ ما أصبح يعرف بالعصر النووي، انشغل المجتمع الدولي بقضية بإصرار وتكرار مثلما انشغل بوقف وحظر تجريب الأسلحة النووية.

لم نفتقر إلى المبادرات والمقترحات، ولكننا كنا نصطدم دائما بالافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب دول نووية معينة، مما أخر تحقيق هذا الهدف هيكلة أكثر من ٣٠ عاما.

وفي عام ١٩٦٣، رحب المجتمع الدولي بارتياح وأمل بجهود المفاوضات بين بعض البلدان بهدف حظر التجارب النووية. وللأسف، كانت هذه الجهود مجرد ممارسة غير حاسمة لم تسمح إلا باعتماد معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء. وكانت هذه التجارب بالضبط هي التي جعلتها البحوث والتطورات العلمية التي حققتها الدول النووية تجارب لا داعي لها.

بعبارة أخرى على الرغم من دعوة أغلبية المجتمع الدولي إلى حظر عام وكامل على التجارب، فإن الشهية العسكرية والمذاهب النووية الاستراتيجية لبعض البلدان شجعت على مواصلة تحسين الأسلحة النووية وتكديسها بكميات ضخمة. وهذا أنشأ الحالة التي نواجهها اليوم، حيث عنى الانتشار العمودي لهذه الأسلحة أن خطر تعرض البشرية للإبادة كليا بالأسلحة النووية لا يزال قائما اليوم.

وفي غضون جميع هذه السنوات، اتخذت الأمم المتحدة عددا لا يحصى من القرارات التي تدعو إلى وضع نهاية لتجريب الأسلحة النووية وتطالب بذلك وتحث عليه من خلال معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

لا داعي للعودة إلى وثائق الدورات السابقة للجمعية العامة لنلاحظ بصورة متكررة أنه لم يتسن إبرام اتفاق بشأن حظر للتجارب النووية ومن هو الذي كان مسؤولا عن زيادة الترسانات النووية ومواصلة تجريب هذه الأسلحة.

لقد كان موقف كوبا واضحا وجليا. فشعبنا وحكومتنا يطالبان، اليوم كما طالبا في الماضي، بإزالة وتدمير الأسلحة النووية. وفي هذه العملية، ينبغي وقف جميع أنواع تجارب الأسلحة النووية وينبغي أن تكون موضوع حظر عام وكامل.

وهذا الطموح شاركت فيه ودافعت عنه مرارا وتكرارا بلدان عديدة، ولا سيما بلدان حركة عدم الانحياز، التي طالبت، منذ إنشائها، بحظر تجارب

الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي بوصفهما يحظيان بالأولوية المطلقة. وقد أيد هذا مؤتمر قمة الحركة الحادي عشر، الذي عقد في كارتاخينا بكولومبيا، حيث رفض رؤساء الدول والحكومات جميع أنواع التجارب النووية بوصفها ضارة بأهداف السلم والأمن والاستقرار الدوليين. ورحبوا بالجهود الرامية إلى اختتام المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب في عام ١٩٩٦، وأعلنوا أن هذه المعاهدة، حتى تكون معاهدة ذات معنى بوصفها معاهدة لنزع السلاح، ينبغي أن تعتبر خطوة هامة على طريق الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية في غضون إطار زمني محدد.

وأسهمت كوبا، تمشيا مع موقفها المؤيد للتخلص كليا من التجارب النووية، في الجهود المكثفة التي بُذلت على مدى عامين ونصف في إطار مؤتمر نزع السلاح. وتحت رئاسة كوبا توصل مؤتمر نزع السلاح إلى اتفاق بشأن ولاية التفاوض في هذا الصدد.

وتأسف كوبا أشد الأسف لأن اللجنة التي تفاوضت بشأن المعاهدة لم تتمكن من إخراج مشروع وثيقة يحظى بتوافق الآراء بسبب تعنت دول نووية معينة لم تسمح لمشروع المعاهدة بأن يأخذ بُعده ونطاقه الحقيقيين. فلم توافق هذه الدول على إلزام نفسها بتحقيق نزع السلاح النووي في إطار زمني يتفق عليه، كما أنها لم تُظهر استعدادا لقطع ضمانات بعدم مواصلة التطوير النوعي للأسلحة النووية.

وقد أنهت لجنة التفاوض عملها على عجلة من أمرها، وهي حقيقة ليست بغير ذي صلة بالطموحات المحلية لبعض البلدان التي تخوض عملية انتخابية.

ومشروع المعاهدة المعروض علينا اليوم لاعتماده لا يمثل، في رأي وفدي، معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية كما كنا نفضل. بدلا من ذلك، فإنه قصر نفسه على معاهدة لحظر التفجيرات النووية، وذلك كما قال متكلمون آخرون مرارا وتكرارا.

وكان يمكن للمعاهدة المعروضة علينا للنظر فيها أن تكون خطوة كبرى على الطريق إلى نزع السلاح النووي، إلا أنها، بعدم حظرها لإجراء التجارب المختبرية، تتيح للدول النووية مواصلة تطوير وتحسين أسلحتها النووية. ولهذا السبب فإنها لا تعدو كونها معاهدة أخرى لعدم الانتشار. وليس لدى كوبا أية صعوبة بشأن مفهوم عدم الانتشار عندما يطبق بطريقة غير انتقائية، والحالة هنا ليست كذلك.

وليست هذه المعاهدة ما كانت تسعى كوبا إليه نتيجة للجهود التفاوضية. ومع أن المعاهدة مؤقتة وجزئية في مضمونها ومتناقضة وغير سوية إجرائية، فإننا نعتقد أنها تشكل بالرغم من ذلك نحو الهدف النهائي المتمثل في الحظر التام والشامل لجميع أنواع التجارب النووية.

وكان وفد بلدي يفضل مواصلة الجهد التفاوضي في جنيف، وبذل محاولة إضافية للتوصل إلى الهدف الحقيقي، وكان هذا من شأنه أن يجعل من الممكن تقديم مشروع معاهدة إلى الجمعية العامة يلقى قبولا عالميا.

ونحن نحترم حق كل دولة عضو في هذه المنظمة في أن تتقدم إليها بتلك المبادرات التي تعتبرها مناسبة. إلا أننا نشعر بالقلق، كما قيل هنا، إزاء إضعاف الإجراءات المعمول بها والمقبولة من الجميع من أجل عمل مؤتمر نزع السلاح.

لقد لحق ضرر بالغ بمصداقية المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح، حتى أن الثقة التي وضعناها جميعا في ذلك المحفل يمكن أن تكون مزعزعة.

وإننا بمواجهة تحد خطير، لا يمكن التصدي له، في رأينا، إلا بمراعاة النداء الوارد في الإعلان الصادر عن مجموعة الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. ومن شأن هذه اللجنة أن تنظر في المقترح الذي قدمته مجموعة البلدان تلك لوضع برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية، على مراحل محددة لتحقيق هذا الهدف.

ولا يمكننا أن نغفل فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة مؤخرا، والتي سلمت، في جملة أمور أخرى، بوجود التزام بمتابعة واختتام المفاوضات بحسن نية التي تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت الرقابة الدولية الصارمة والفعالة.

وبغض النظر عن الموقف النهائي الذي سيتخذه بلدي في الوقت المناسب فيما يتعلق بالمعاهدة في أعقاب الدراسة المناسبة والإجراءات القانونية، ودون الحكم المسبق على الطريقة التي سنتصرف بها في هذا الصدد، فإن كوبا لن تعارض اعتماد المشروع المعروض علينا، نظرا لأهميته وللمصالح المشروعة لنا جميعا في موقفنا المناهض للأسلحة النووية. ومع ذلك، في ضوء الاعتبارات التي أعرب عنها في وقت سابق، فإن وفد بلدي سيمتنع عن التصويت على المشروع المعروض علينا، اقتناعا منا أن بالإمكان بذل جهود إضافية للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تضع نهاية للتطوير النوعي للأسلحة النووية، وعلى أمل أن تمثل المعاهدة المعتمدة اليوم خطوة أولى في هذا الاتجاه.

السيد حسن (العراق): يشكل اجتماع الجمعية العامة في جلساتها المستأنفة هذه علامة هامة في جهود المجتمع الدولي باتجاه نزع السلاح التام والشامل. لقد انتظر العالم أربعين عاما ليشهد في النهاية ولادة خطوة نأمل أن لا تكون محدودة في طريق نزع السلاح النووي، وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

والسؤال الذي يرد في هذه المناسبة هو: هل أن المعاهدة بمستوى الطموح؟ وإن لم تكن كذلك، فأين نواقصها؟ وكيف السبيل لتتجاوز هذه النواقص والوصول إلى الهدف الذي أشارت إليه الفقرة ٤ من ديباجة المعاهدة - ألا وهو هدف إزالة الأسلحة النووية؟

وإن من الواضح أن هذه المعاهدة لم تستجب لكل الآمال المعقودة عليها وتضمنت نواقص عديدة، منها أن إطارها لا يشمل التجارب النووية كافة؛ أي أنها لم تمنع التجارب النووية المختبرية وما ينتج عنها من تحسين نوعي للترسانة النووية وزيادة الانتشار العمودي. كما أنها لا تشير إلى التزام واضح بمواصلة السعي لنزع السلاح النووي التام والشامل في إطار زمني محدد.

هذا إضافة إلى النواقص الاجرائية التي قد تعرقل دخول المعاهدة حيز النفاذ، وأيضا النواقص الفنية التي تثير المخاوف من استخدام بعض إجراءات المعاهدة للمساس بسيادة الدول الأطراف وحقها في الحفاظ على منشآتها الحساسة ومنع الكشف عن معلومات وبيانات سرية لا تتصل بالمعاهدة، لا سيما أن تجارب سابقة أثبتت وجود مثل هذه المخاطر. وإن هذه النواقص ونواقص أخرى لا تنفي أهمية المعاهدة كخطوة نحو الهدف الأسمى المتمثل بنزع السلاح النووي.

ولعل البلدان التي تقع في مناطق صراعات ساخنة يمتلك أحد أطرافها دون غيره السلاح النووي تدرك بعمق أهمية أية خطوة لنزع السلاح النووي. وعلى أهمية كمال النص، فإن العبرة ليست بذلك وحده، بل أيضا في وجود الإرادة السياسية لدى الدول الأطراف لتطبيقه بأمانة. ولذا، فإن اعتماد الجمعية العامة للمعاهدة واقعا ملموسا في سلوك الدول، وبالذات منها الدول النووية التي عليها مسؤولية المساهمة في وضع برنامج متعدد الأطراف شامل ذي مصداقية لنزع السلاح النووي، من أجل أن تكون هذه المعاهدة خطوة نحو الهدف وليست هدفا بحد ذاته.

إن اهمال اعتماد برنامج زمني لنزع الأسلحة النووية في المستقبل المنظور وعدم التعهد القاطع بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير النووية سيعزز الاعتقاد الذي رأيناه لدى الكثيرين خلال مؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار في العام الماضي - هذا الاعتقاد بوجود نزعة لدى بعض الدول النووية لتكريس الاحتكار النووي إلى الأبد. وسيضعف ذلك بالنتيجة من مصداقية هذه المعاهدة.

ومن جانب آخر، فإن على المجتمع الدولي ومؤسساته ذات العلاقة مسؤولية السعي الدائب للوصول إلى عالمية المعاهدات الدولية في ميدان نزع السلاح وتنفيذها من جميع الأطراف بأمانة وألا يخلق التنفيذ غير المتوازن امتيازات للبعض على حساب البعض الآخر.

يخطئ من يظن أن عالم اليوم أقل تعرضا لمخاطر الإبادة النووية من عالم الأمس. فما زالت سياسات الردع النووي سائدة وما زال جبروت القوة وطغيان التفوق العسكري يسيطر على مراكز صنع القرار لدى بعض الأطراف الدولية. ونرى كل يوم نماذج لذلك التهور في استخدام التفوق التقني العسكري للعدوان بالصواريخ بعيدة المدى على سيادة الدول بهدف ابتزازها والتدخل في شؤونها الداخلية. إن هذا الواقع المرير يفرض على المجتمع الدولي الحرص الشديد على مواصلة السعي لتخليص البشرية من الأسلحة النووية وجعل المعاهدة

التي نبحث موضوعها اليوم، على قصورها، خطوة في هذا الاتجاه.

السيد شاه (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كان الحظر الكامل على التجارب النووية هدفا صعبا للأمم المتحدة لأكثر من ٤٠ سنة. وقد حققنا حظرا جزئيا قبل ٣٣ سنة. ومنذ ذلك الوقت، ظل الحظر الشامل للتجارب من بين الأهداف ذات الأولوية العليا للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

لقد ظلت نيبال، طوال عقود، مؤيدا قويا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكنا سعداء لأن تصدر الجمعية العامة، قبل سنتين، ولاية تسندها إلى مؤتمر نزع السلاح للتفاوض بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب متعددة الأطراف. وبعد ذلك، كان التقدم في هذا المقام ثابتا. إن المبادئ والأهداف من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح التي اعتمدها في أيار/مايو ١٩٩٥ مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، حددت هذه السنة، ١٩٩٦، كآخر موعد لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإن قرار الجمعية العامة ٥٠/٦٥، الذي اعتمد دون تصويت في كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية، وضع أيضا برنامجا زمنيا محددا. فقد طالب مؤتمر نزع السلاح بأن يختتم، كمهمة ذات أولوية عليا، معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها تسهم في نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، حتى يمكن توقيعها في بداية دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين.

ووفدي، إيمانا منه بأن تحقيق هذا الهدف في هذه الدورة سيمثل أعظم قرار ذي أهمية للمجتمع الدولي بشأن مسألة نزع السلاح النووي، سيؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.78، الذي ينص على أن الجمعية العامة تعتمد نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعمم في الوثيقة A/50/1027. ونعتقد أيضا أن المعاهدة المقترحة خطوة أساسية صوب الوفاء بالالتزام الذي قطعته على نفسها الدول الحائزة للأسلحة النووية في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بإجراء المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي في تاريخ مبكر وبنزع السلاح النووي.

ونريد أن نطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالوفاء بالتزامها الرسمي. غير أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بشكلها الحالي لا تحقق هدفنا الذي نصبو إليه: وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأريد أن أكرر من جديد موقف نيبال الطويل المدى بأن المجتمع الدولي، ومؤتمر نزع السلاح بصفة خاصة، يجب أن يتابع أهداف نزع سلاح نووي محدد زمنيا؛ وسنرحب بالأهداف المدرجة في نص مشروع المعاهدة. ونود أن نحث أعضاء مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أن تدرس بجدية، في مفاوضات مقبلة، برنامج العمل من أجل القضاء على الأسلحة النووية المقدم بمشاركة ٢٨ دولة عضوا محايدة وغير منحازة في مؤتمر نزع السلاح.

ونعتقد أن هذا الأسلوب يمكن اتباعه في العمل. ونود أيضا أن نشير إلى أن التقيد بالتعهدات التعاقدية بحسن نية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، سيمثل التزاما واضحا بأن تعمل على أن تصبح المعاهدة المقترحة معاهدة حظر شامل للتجارب بحق تحظر جميع أنواع التجارب، وليس فحسب التجارب التفجيرية.

السيد سليد (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر ساموا بامتنان بالغ إزاء استراليا على أخذها زمام المبادرة وعلى تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية الآن.

تشارك حكومتي في مشروع القرار؛ وهي واحدة من حكومات محفل جنوب المحيط الهادئ، التي أعلنت قبل خمسة أيام - وانسجاما مع موقفها الطويل الأمد - وبعبارات واضحة تماما، تأييدها القوي والكامل لاعتماد هذه الجمعية العامة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويشرفني أن أكرر هنا مرة أخرى وأن أؤكد من جديد ذلك التأييد.

لقد عملت الحكومات والمواطنون على حد سواء، طوال عقود حتى الآن، من أجل إنهاء سباق التسلح النووي والقضاء على الأسلحة النووية. ونعتقد أن إبرام واعتماد معاهدة حظر شامل للتجارب حقا يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لهذه الجهود. وقد طالبت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في مؤتمرها

المعقود في السنة الماضية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، بمعاهدة حظر شامل للتجارب النووية بحيث لا يتجاوز ذلك عام ١٩٩٦، كما أن الجمعية العامة طالبت في دورتها الخمسين، بمعاهدة حظر شامل للتجارب النووية تكون جاهزة للتوقيع في بداية دورتها الحادية والخمسين. وأن الطلب الواضح من الحكومات الأعضاء، بل من المجتمع الدولي، هو أن تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معاهدة شاملة وأن تنص على التحقق من الامتثال لها.

ونحن نشاطر بالكامل الرأي بأنه نظرا لوضع المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، فإن نص المعاهدة المعروض على الجمعية الآن ربما يوفر الفرصة الوحيدة للانتهاء قبل الأجل المحدد وللوفاء بشرط الإبرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتحقق منها.

ونعلم جميعا أن ما يزيد على ٢٠٠٠ تجربة للأسلحة النووية أجريت حتى يومنا هذا. وذلك يعني أنه كان يجري لأكثر من ٥٠ عاما، تفجير نووي كل تسعة أيام تقريبا. وهذا إحصاء مثير للجزع؛ وهو سجل لا يسع أي منا بالتأكيد أن يفتخر به. والعديد من تلك التجارب العديد جدا جدا - جرى في منطقتنا في المحيط الهادئ.

وأنتم ستتفهمون إذن ما تشعر به حكومتي بالذات من تلهف إزاء اغتنام تلك الفرصة - وهي فرصة تاريخية بالتأكيد. ونرى أن التقصير في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يحمل في طياته كل إمكانية لاستئناف التجارب.

ونفهم طبعا أن وقف التجارب النووية لن يزيل الأسلحة النووية. ونحن نعترف من غير ريب بجوانب النقص الموجودة في النص. ولكن التقصير في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الآن لن يعمل إلا على إطالة أمد حظر وتهديد الأسلحة النووية. والمعاهدة هي المنعطف الأول في رحلة طويلة ولا شك صعبة نحو إزالة الأسلحة النووية إلى الأبد. وبالتالي يبقى علينا جميعا الكثير للقيام به. والخطوات البديهية جدا التي يتعين اتخاذها تم تحديدها في المعاهدة التي أبرمت العام الماضي، وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وفي الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن مسألة عدم قانونية الأسلحة النووية، فضلا عن دراسات هامة من قبيل تقرير لجنة كانبيرا الذي أنجز مؤخرا.

وينبغي الاعتراف في الوقت الحالي بأهمية ما ورد في النص المعروض علينا من تأكيد من البلدان الحائزة للأسلحة النووية بأنها ترغب في اتخاذ خطوات إضافية معينة لوقف تحسين وتطوير أسلحتها النووية، الأمر الذي يحرز تقدما إضافيا في العملية الرامية إلى تحقيق نزع للسلاح النووي.

السيد زلنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعى المجتمع الدولي منذ عدة عقود إلى إيجاد آلية لمعاهدة شاملة لحظر جميع التجارب النووية. ولقد أجري في الماضي أكثر من ٢ ٥٠٠ تفجير نووي. وهذا كثير جدا. وفي بلدان عديدة يشعر الرأي العام بالجزع إزاء تجارب الأسلحة النووية التي تجريها بعض الدول، ويعتبرها خطرا حقيقيا على صحة الشعوب وضارا بالبيئة على نحو خطير.

ولا يسعنا إذن إلا أن نلاحظ مع الارتياح أن هذه الآلية، وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي أعربت جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية عن رغبتها السياسية في الالتزام بها، هي كاملة تقريبا.

واليوم، باعتماد مشروع القرار الذي بادرت بتقديمه استراليا وتبنته ما يزيد على ثلثي الدول الأعضاء، بما في ذلك بلدي، سيتحرك العالم خطوة واحدة أقرب إلى هدفه المنشود منذ أمد بعيد، ألا وهو تحرير كوكبنا من عبء الأسلحة النووية.

وإن سحب آخر رأس حربي نووي استراتيجي من أراضي أوكرانيا يوم ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ دلل على التزام أوكرانيا بمفهوم نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، ورغبتها في اتخاذ خطوات عملية من شأنها أن تقرب البشرية من عصر تتمكن فيه جميع شعوب كوكبنا من العيش دون تهديد الإبادة النووية. وأوكرانيا على الرغم من فترة استقلالها القصيرة نسبيا كدولة، أسهمت بالتالي اسهاما كبيرا في خفض التهديد النووي وإنشاء عالم أكثر أمانا.

وأوكرانيا مهتمة على نحو موضوعي بمواصلة وتعميق تخفيض الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نعتبر إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصرا بالغ الأهمية في العملية الكلية لإنهاء سباق التسلح النووي.

ونعتقد أن نص مشروع المعاهدة يمثل تسوية مقبولة يأخذ في الاعتبار المواقف التي أعربت عنها مختلف الأطراف في المفاوضات التي أجراها مؤتمر نزع السلاح، ويقيم من ثم توازنا واقعيا بين الأهداف المنشودة والأهداف الممكن تحقيقها حاليا.

ولقد اتخذت أوكرانيا القرار الهام بالتوقيع على المعاهدة حالما يفتح باب التوقيع عليها، وبالبدء بعملية التصديق الداخلية على سبيل الأولية الاستثنائية للسياسة الخارجية. وثمة عديدون جدا في العالم ينتظرون بفارغ الصبر صدور رسالة إيجابية حاسمة من نيويورك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا يسعنا أن نسمح بإحباط تلك الآمال. فلنعمل الآن.

السيد موهير (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر كندا سرورا كبيرا أن تشارك في هذه الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة. وأود باختصار أن أبيّن سبب هذا السرور الكبير.

كانت كندا طوال ٤٠ عاما تقريبا تؤيد بشدة التدابير الآيلة إلى إحراز تقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وكان هذا الموقف يُبيَّن دوما ويُسعى إلى تحقيقه حيثما وحينما أمكن ذلك، سواء في المفاوضات على معاهدة عدم الانتشار النووي، أو في تأييد معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية خلال الستينات، أو في تأييد عملية محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في السبعينات، أو في تأييدنا القوي للعملية الحالية لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية. ولقد حدد ذلك الموقف السياسي نهجنا تجاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥. وفي حين تشعر كندا بسرور خاص إزاء القرار الذي اتخذ في عام ١٩٩٥ بتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، فهي تؤيد أيضا بشدة مقرر المبادئ والأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وهي المبادئ والأهداف التي انبثقت من ذلك المؤتمر. وهذه المبادئ والأهداف هي بالنسبة إلى كندا انعكاس لالتزام واضح بالمضي قدما قدر الإمكان بطريقة مرحلية وناشطة بغية دفع هذين الهدفين المتشاطرين إلى الأمام، ألا وهما نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وفي هذا السياق بعينه تؤيد كندا تماما نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الوارد في الوثيقة A/50/1027. وكندا، باعتبارها مشاركا نشطا في المفاوضات المكثفة التي جرت على مدى العامين الماضيين - وكذلك بالتأكيد خلال الأشهر الستة الماضية - خلصت إلى أن النص يصور أفضل ما يمكن تحقيقه في هذا الوقت. وهذا الاستنتاج برهان عملي لنهج كندا من هذه المسائل كما أشير مسبقا: وذلك باقتناص كل فرصة ممكنة للمضي قدما كلما وحيثما أمكن على درب تحقيق هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وأهم اعتبار في هذه المعاهدة هو أنها ستحظر أية تجارب نووية تفجيرية أو أي تفجيرات نووية أخرى؛ وأنها ستفعل ذلك بطريقة يمكن التحقق منها على نحو متعدد الأطراف؛ وأنها - كما تشير في الديباجة - تعمد الى تقييد:

> "استحداث الأسلحة النووية وتحسينها النوعي وإنهاء استحداث أنواع جديدة متقدمة من الأسلحة النووية". (A/50/1027، ص ٤)

وفي رأينا المدروس يعد هذا تدبيرا وجيها وقيما وضروريا من تدابير نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وإن فتح باب التوقيع على هذه المعاهدة والتصديق عليها في المستقبل القريب من جانب الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الحائزة على الأسلحة النووية، سيشكلان تقدما كبيرا في مجال القانون الدولي. ولهذا السبب كرسنا جهدا كبيرا في الأسابيع الماضية من أجل تشجيع أكبر عدد ممكن من الدول على الاشتراك في تبني هذه المعاهدة أو على الأقل تأييدها.

ومن وجهة نظر كندا، فإن هذه ما هي إلا خطوة جديدة أخرى، بيد أنها خطوة حاسمة، صوب تحقيق الهدفين الأكبر وهما نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وسنواصل، بكل نشاط وإيجابية ممكنين، مناصرة

أي تدابير أخرى لتحقيق هذه الغايات وتأييدها والمشاركة فيها. إن التزامنا بالمبادئ والأهداف الناشئة عن عملية تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تكن - وهي ليست - التزاما على الورق فقط.

وختاما، فإن كندا، ترديدا لأصوات العديدين هنا في هذه الجمعية، تؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يصح إجهاض أو تبديد أربعة عقود من الأماني وأكثر من سنتين من المفاوضات المكثفة وبأن هذا لن يحدث. ويحدونا الأمل أن تتخذ الغالبية العظمى من الدول الممثلة هنا هذا الموقف ايضا ونحثها على ذلك. وعلاوة على هذا نحثها من أن تقوم، بشكل عاجل، بالتوقيع على المعاهدة وإلزام نفسها بالمشاركة مشاركة بناءة في عملية الإعداد والتنفيذ اللاحقة. وهذا أقل ما يمليه علينا التزامنا المشترك بالسلم والأمن الدوليين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الجمعية بأن ممثل بنغلاديش طلب الاشتراك في المناقشة بشأن هذا البند. إن قائمة المتكلمين كانت قد أقفلت بعد ظهر أمس الساعة ١٧/٠٠. ولكن إن لم يكن هناك اعتراض فسيدرج اسم ذلك الوفد في قائمة المتكلمين.

تقرر ذلك.

السيد ظريف (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل حققنا ما تقنا إلى تحقيقه عبر العقود: وهو الحظر الشامل؟ هل نجحنا في تجميد تطوير الأسلحة النووية؟ هل أعددنا العدة أخيرا لنزع السلاح النووي؟ هل هذا الجيل من أطفالنا سيستطيع أن يفتح عينيه يوما ما قريبا على عالم لم تعد تخيم عليه أهوال الأسلحة النووية - عالم خال من الأسلحة النووية؟ لقد استغرق وضع حد لهذه التجارب خمسين سنة منّا منذ أول تجربة نووية في لوس ألاموس. وخلال هذا الوقت، أجرت الدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة من أجل استحداث ترساناتها النووية وتحسينها النوعي.

تولى الرئيس الرئاسة.

وعلى مدى هذه السنوات الطويلة الفظيعة دعت بلدان عدم الانحياز مرارا إلى حظر التجارب وإلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وظل الهدف ثابتا أيضا ألا وهو وقف استحداث الأسلحة النووية بجميع جوانبها باعتبار ذلك خطوة صوب نزع السلاح النووي.

وخلال المفاوضات بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في لجنة نزع السلاح المؤلفة من ١٨ عضوا، طالبت دول عدم الانحياز بتضمين معاهدة عدم الانتشار التزاما صريحا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإشارة صريحة لها، بالإضافة إلى بعض الخطوات الأخرى من أجل نزع السلاح النووي. ففي مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاستعراض المعاهدة وتمديدها ما كان التمديد اللانهائي للمعاهدة ليتحقق لو لم تكن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موجودة في الأفق بوضوح. لذلك لا يوجد شك في أن الدعوة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدأتها دول حركة عدم الانحياز باعتبارها خطوة ضرورية صوب نزع السلاح النووي وأنها أصبحت، عبر سنوات من المداولات، جزءا أساسيا من تصور حركة عدم الانحياز لمستقبل عالمنا.

ومن المنطقي إذن أن تكون دول حركة عدم الانحياز فرحة اليوم، وقد أصبح لديها نص لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب مطروح على الجمعية العامة للاعتماد. غير أنه مما يدعو إلى أسفنا البالغ أن نشهد هنا موقفا يمكن وصفه على أحسن الظروف بأنه موقف كئيب. إن السبب، في اعتقادي، واضح جدا لا يحتاج إلى أي مناقشة مفاهيمية أو فلسفية معقدة.

إن النص الحالي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا يفي بمعايير نزع السلاح النووي المتوخاة أصلا. فنحن لم نتوخ معاهدة للحظر الشامل للتجارب تكون مجرد أداة لمنع الانتشار؛ إذ ينبغي للمعاهدة أن تنهي على نحو كامل وشامل أي تطوير للأسلحة النووية. بيد أن النص الحالي يحظر فقط التفجيرات، ومن ثم فإنه لا يقيد التطوير إلا في جوانب معينة، في حين يترك سبلا أخرى مفتوحة على مصراعيها.

هذه ليست مجرد مسألة صياغة. إنها مسألة نوايا. ففي جنيف كانت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية مصرة على رأيها وصريحة في قولها بأن هذه المعاهدة لا ترمي إلى وقف تطوير الأسلحة النووية وأن هذا التطوير ينبغي السماح به وسيستمر بأساليب أكثر تطورا.

لذلك فإننا نشعر بالقلق ولدينا كل المبررات في أن نشعر بالقلق.

لا يمكن دراسة هذه المعاهدة في فراغ. إذ لم يعد هناك أي سر في أن التنافس بدأ فعلا في تكديس واستخدام التكنولوجيا والبيانات المتجمعة من التفجيرات النووية لإجراء تجارب متطورة بالمحاكاة. لذلك فإنه لمما ينطوي على مخاطرة حقيقية أن يشتعل مرة أخرى سباق التسلح النووي على مستوى جديد وربما أكثر خطورة. لذلك فإن مشروع المعاهدة هذا يمكن أن يكون فعالا أساسا في كبح الانتشار واحتواء بعض من الدول الحائزة للأسلحة النووية. بيد أنه يفشل في تجميد أي استحداث للأسلحة النووية من جانب جميع الدول.

من ناحية أخرى، معروف للجميع أن نزع السلاح النووي لا يزال في طي النسيان، ما دام الالتزام غير موجود بشأن أي خطوة تتجاوز مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وربما معاهدة وقف التجارب. وفي الواقع، قالت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية علانية مرارا وتكرارا إنه لا يمكن توخي أي تدبير لنزع الأسلحة النووية على صعيد دولي باستثناء الترتيبات الثنائية القائمة لتخفيض الأسلحة النووية. وأي فكرة لإدخال أطر زمنية، حتى وإن كانت مرنة، لتطبيق تدابير تؤدي إلى نزع السلاح النووي رفضت هي الأخرى أيضا بل حتى كانت موضع سخرية.

لذلك، فإن مشروع النص تعتريه عيوب كثيرة في مجالات أساسية للحفاظ على أهدافه المعلنة. وهناك مشاكل أخرى في النص. ففي عدد من المجالات، لا يلبي النص توقعاتنا وتوقعات بلدان عدم الانحياز ككل. وأحد المجالات التي تثير المشاكل بشكل خاص يتصل بمسألة الوسائل التقنية الوطنية. وهنا، أصرت الدول غير المنحازة على أنه مع وجود نظام رصد دولي دقيق وواسع النطاق، فإن اللجوء إلى الوسائل التقنية الوطنية كوسائل لبدء عملية تفتيش غير ضروري وغير ذي بال. وفي تصميم نظام التحقق، وضعنا دائما نصب أعيننا أنه ينبغي أن يكون فعالا وشاملا وألا يكون، في نفس الوقت، عرضة لإساءة الاستعمال.

أدت المناقشات والمفاوضات على مدى عامين بمشاركة خبراء مؤهلين على مستوى عال من مختلف البلدان إلى وضع نظام مصمم خصيصا لمشروع المعاهدة، وهو نظام يشتمل على أكثر من ٣٠٠ محطة من أربع شبكات للرصد لتسجيل الخصائص الرئيسية لأي انفجار نووي محتمل والكشف عنه. والتغطية الجغرافية مصممة على نحو يتيح جمع البيانات من جميع أنحاء العالم بصورة متزامنة وإرسالها في نفس اللحظة إلى مركز البيانات الدولي.

وعلى الرغم من كل هذا، فإن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي تعتبر في العادة أي نظام دولي نظاما لا يعول عليه ولديها ميل قوي للعمل الفردي، بقيت متصلبة في موقفها بأن نظام الرصد الدولي الواسع والشامل، والباهظ الكلفة حقا، ينبغي أن يكون مساويا في السلطة لوسائلها التقنية الوطنية. وهذا يعني أن بوسع فرادى الدول تسجيل ادعاءات بالمخالفة تعتمد كلية على مصادرها السرية غير الشفافة.

وفي هذا السياق، تبين أن الحجج التي أثيرت بشأن التفجيرات دون الحرجة ليست سوى ذريعة. وإلا فإنه كان ينبغي لدعاة هذه الفكرة أن يوافقوا على قصر استخدام الوسائل الوطنية على تلك التفجيرات، مع إضافة شرط يقضي بالاستغناء عنها متى نفذ نظام الرصد الدولي للكشف عن التجارب دون الحرجة. وما رأيناه في نهاية المطاف هو أنه على الرغم من معارضة الغالبية العظمى من الدول تغلب موقف دولة أو دولتين من الدول الداعية للعمل الفردي.

إلا أن التغييرات التي أدخلت في المرحلة الأخيرة - بما يفيد زيادة عدد أصوات الأعضاء اللازم لبدء عملية تفتيش على أساس الوسائل الوطنية التقنية - نرى أنها تقلل من إمكانية إساءة الاستعمال. وفي نفس الوقت، نحن نصر على أنه لا ينبغي أن يفسر مشروع النص أبدا على أنه يعطي الوسائل التقنية الوطنية وضعا أو وزنا مساويا لنظام الرصد الدولي.

هناك مشكلة أخرى، وهي مشكلة سياسية محضة ولا علاقة لها بمشروع المعاهدة، كان يمكن في ضوء ذلك تفاديها كليا. فقد اعتبرت إسرائيل بصورة متسقة على مدى الأربعة عقود الماضية جزءا من مجموعة الدول الأوروبية والدول الأخرى في جميع المنظمات الدولية الرئيسية. ومع ذلك، ولأسباب غامضة، رفضت بعض دول مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى إسرائيل من مجموعتها وفرضتها بدلا من ذلك على مجموعة دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا، على الرغم من حقيقة أن هذا الدمج عورض طوال المفاوضات.

وما يرد في مشروع النص في هذا الصدد مخالفة لا تزال تقابل بالاعتراض. دعوني أؤكد أن القلة التي أرادت تسجيل نقطة سياسية بهذا العمل خلقت عقبة أمام تنفيذ مشروع المعاهدة، لأن المجابهة في هذه المجموعة الإقليمية ستجعل تشكيل المجلس التنفيذي صعبا للغاية. وسيجد مؤتمر الدول الأطراف نفسه مضطرا في النهاية الى إيجاد طريقة لمعالجة هذه المشكلة.

باختصار، إن مشروع النص يميل ميلا كبيرا نحو موقف عدد قليل من الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها ويفتقر افتقارا شديدا إلى التوازن.

والآن، أتحول إلى الإجابة على الأسئلة التي طرحتها في البداية. إن مشروع المعاهدة لا يلبي تطلعات الغالبية العظمى من العالم. فهو يخفق في تحقيق أهدافه المعلنة في إطار سياقه المقصود. كما أنه لا يرقى إلى مستوى التفويض، فهو نص صيغ بشكل دقيق ليتفق مع آراء ومواقف عدد قليل من الدول الحائزة للأسلحة النووية. لذلك، لا يوجد سبب حقيقي يدعو للابتهاج.

إن معظم الدول، التي وافقت في النهاية على السماح باعتماد مشروع المعاهدة فعلت ذلك بشيء من التردد والقلق. وأعرب عديدون في مؤتمر نزع السلاح وفي الجمعية العامة وفي أماكن أخرى عن عدم ارتياحهم. إن الدعم يفتقر إلى الحماس والصدق.

وبالنسبة لنا في جمهورية إيران الإسلامية هذا قرار صعب. فقد كنا من بين الدعاة الرئيسيين للحظر الشامل للتجارب النووية منذ البداية. ولم ندخر أي جهد في الترويج له والعمل على تحقيقه. وقدمنا مشروع نص يمثل حلا وسطا عندما كانت مواقف مختلف المتحاورين بعيدة جدا عن بعضها البعض. وبالمناسبة، لا يزال العديدون يعتبرون أن ذلك النص يمثل توازنا أكثر معقولية من النص المعروض اليوم لاعتماده.

لدى مؤتمر نزع السلاح القدرة والفرصة على تحقيق توافق في الآراء كما فعل في مناسبات شتى في الماضي. ولم يكن هناك أي سبب يمنعه من أن يفعل نفس الشيء لولا قرار اتخذته حفنة من الدول وراء الكواليس لإنهاء المفاوضات قبل الآوان ووقفها على نحو مفاجئ. ومع ذلك، على الرغم من توفر الوقت، لم تجر أي مناقشة أو مشاورات حقيقية عندما قدم النص لأن حفنة الدول التي تمكنت من تسجيل مواقفها من جانب واحد في النص أثناء الجولة الأخيرة الحصرية للمفاوضات هددت بعدم فتح النص بالكامل لأية تعديلات حتى ولو كانت بسيطة. وأفسحت الدبلوماسية المجال أمام أساليب الضغط، التي عمقت الخلافات والمعارضة. وهكذا لحق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضرر شديد.

ولذلك، بقي أمامنا خيار واحد، خيار بين معاهدة معيوبة أو التخلي عن المعاهدة كليا: وهو خيار غير مرغوب فيه حقا. وبالتالي، في تقييمنا العام وعلى أساس رغبتنا القوية في تحقيق حظر شامل للتجارب النووية، سنساير القرار هنا، مع احتفاظنا بموقفنا من النقاط التي أكدنا عليها أثناء المفاوضات وكررناها هنا اليوم.

سنواصل أيضا متابعة هذه المواقف في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفي مؤتمر نزع السلاح أيضا وفي المحافل الأخرى ذات الصلة. وسنضاعف جهودنا في التعاون مع دول عدم الانحياز الأخرى للضغط من أجل برنامج لنزع السلاح النووي في غضون أطر زمنية يتفق عليها. وفي الحقيقة، بدأ التحرك فعلا من خلال مقترح تقدمت به الدول الـ ٢٨ غير المنحازة في مؤتمر نزع السلاح.

ونتوقع أيضا أن تضم الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية جهودها إلى جهودنا لإفهام الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن الادعاءات غير الصادقة بالالتزام بنزع السلاح النووي لم تعد مقبولة. وينبغي لمشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على علتها، أن

تعجل في عملية نزع السلاح النووي من خلال مفاوضات بشأن سلسلة متعاقبة من المعاهدات اللاحقة. ولن نهدأ إلى أن يتحرر كوكبنا من بلية الأسلحة النووية.

السيد كوندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود بداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الدورة الهامة المستأنفة للدورة الخمسين للجمعية العامة للنظر في البند ٦٥ من جدول الأعمال عملا بالقرار ٦٥/٥٠ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وأريد كذلك أن أحيي الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في جنيف لتفاوضها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب، التي نجتمع هنا بغرض اعتماد مشروع نصها. لقد شاركت تلك الدول في مفاوضات مكثفة وأظهرت دأبا والتزاما بقضية نزع السلاح النووي. وخلصت الى مشروع نص هو أساسا وثيقة توافقية.

لقد قام المجتمع الدولي بعامة، والجمعية العامة بخاصة، بتوجيه نداءات واضحة باستمرار لوضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب طوال ما يزيد على ثلاثة عقود. واستجيب لهذه النداءات المجلجلة من خلال مشروع نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب المطروح على هذه الجمعية والذي ينتظر اعتماده بصورة نهائية.

ومن الواضح أن هذه المعاهدة تعتورها النواقص. فهي لم تعالج جميع الشواغل المشروعة للدول غير النووية. فعلى سبيل المثال، كانت زامبيا تفضل لو أن المعاهدة ارتبطت بإزالة الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. ومهما كانت النواقص التي تعتور المعاهدة، فإننا نعتقد أنها خطوة هامة على الطريق الى نزع السلاح النووي. فهي ستسهم في الجهود الرامية الى التقليل من دور الأسلحة النووية في مجال الاعتبارات الأمنية الدولية. ولهذه الأسباب، ولاعتبارات أخرى، ستؤيد زامبيا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.78 ومشروع نص المعاهدة الوارد في الوثيقة A/50/1027.

غير أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ليس غاية في حد ذاتها. إنها يجب أن تحفزنا على الأقل على بلوغ ذرى أعلى في سعينا الذي لا يكل لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية ووسائل ايصالها. فالعالم ليس خاليا حتى الآن من الأسلحة النووية. ولذا أصبح لزاما الآن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسرع في بذل جهودها الهادفة الى إزالة جميع الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها إزالة تامة من على وجه البسيطة. اننا نعرف تمام المعرفة أن هذه الأسلحة ليست في المطاف الأخير، أسلحة للحرب - إنما هي أسلحة للتدمير الشامل. وإن استمرار وجودها وضع الجنس البشري والحضارة الانسانية دوما على حافة الفناء لو كانت قد وقعت مواجهة نووية سواء عن عمد أو بالصدفة أو نتيجة سوء تقدير.

كذلك فإن الرأي المدروس لبلدي هو أن نظام عدم الانتشار، الذي يتوقع أن تعززه معاهدة الحظر الشامل للتجارب تعزيزا كبيرا سيتدعم الى حد أبعد بمعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية. ولذا ينبغي لمؤتمر نزع السلاح في جنيف ألا يدخر جهدا للبدء بمفاوضات مكثفة بشأن معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية.

السيد جاياناما (تايلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): منذ انفجار أول قنبلة نووية، انتظرت الانسانية اليوم الذي يتم فيه الى الأبد إزالة سلاح التدمير الشامل هذا من على وجه هذه الأرض. وبعد مرور أكثر من ٥٠ عاما على الانفجار الأول، ما زلنا ننتظر.

واليوم، ينضم وفد بلدي الى العديد من الدول الأخرى الأعضاء في هذه الجمعية لكي نجعل العالم يخطو خطوة أقرب صوب تحقيق ذلك الهدف، فمشروع القرار، الذي كان وفد بلدي من مقدميه والذي يرغب في التصويت عليه مؤيدا اليوم، يقدم اعترافا رسميا بوثيقة تاريخية: وهي وثيقة تحظر اجراء جميع تجارب تفجيرات الأسلحة النووية في جميع الظروف.

ومن المؤكد أن المعاهدة، في حالتها الراهنة، طال انتظارها كثيرا، كما أنها بعيدة عن الكمال. ولكنها، بالرغم من أوجه النقص الكامنة فيها، تعدنا جميعا بمستقبل أكثر اشراقا. فعلى الأقل، لم يعد يتعين علينا بعد اليوم نحن وأطفالنا أن نعيش في خوف من تساقط الغبار الذري من البلدان والمناطق المجاورة. وهو غبار يمكن أن يلوث أرضنا وبيئتنا لأجيال. ويؤمل أنه حالما تدخل المعاهدة طور التشغيل، فإنها ستساعد أيضا في منع أي تحسين نوعي للأسلحة النووية ومكوناتها

الموجودة في حوزة العديد من البلدان الطامحة. وستساعد في إعاقة السباق المجنون من أجل التفوق النووي إن لم توقفه، وبخاصة على الصعيد الاقليمي.

ومن المؤسف حقا أنه ينبغي لنا اليوم أن نوافق على هذه المعاهدة بطريقة غير تقليدية لا سابق لها. وبهذا، فإن وفد بلدي يود أن يؤكد على أن مشاركة تايلند في تقديم مشروع القرار المعروض علينا ودعمها له لا يلغي بأية طريقة الأهمية الكبيرة التي توليها تايلند لاختصاص وعمل مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الرئيسي لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. والحقيقة أنه بسبب اعترافنا وتقديرنا تحديدا لما يقوم به المؤتمر من عمل دؤوب وجهود خارقة في التفاوض بشأن هذه المعاهدة وصوغها إنما قررنا الانضمام الى الوفود الأخرى في تأييد مشروع القرار. ولقد شعرنا بالأسف لعدم التوصل الى توافق في الآراء بشأن مشروع المعاهدة ولا يسعنا أن نسكت على حقيقة أن معاهدة حظر التجارب بعد أكثر من سنتين من المفاوضات المكثفة وبالرغم من القبول العالمي تقريبا لمشروعها يمكن أن تترك لكي تهرأ في أرشيفات مؤتمر نزع السلاح.

وعلى نفس المنوال، أود أن أؤكد على أن تأييد تايلند للمعاهدة، بكل ما فيها من أوجه نقص وثغرات، ليست بالتأكيد هدفا نهائيا. ووفد بلدي يعتقد كما ذكر آنفا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب هي مجرد خطوة الى الأمام. وستظل تايلند ملتزمة بشكل ثابت بأهداف نزع السلاح العام الكامل، لا سيما الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى. والأهم من ذلك، أن تايلند ستواصل العمل من أجل إزالة جميع الأسلحة النووية في إطار زمني محدد والتعاون مع جميع الوفود والمؤسسات لتحقيق هذا الهدف.

وما زال المجتمع الدولي يحلم منذ أمد طويل بعالم خال من الأسلحة النووية. وإذ نوشك الآن على السير خطوة أقرب الى حلمنا، من خلال اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب، دعونا نعمل بجهد جهيد لضمان أن تصبح هذه المعاهدة ذات فعالية حقيقية نصا وروحا.

السيد ايواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نتخذ اليوم خطوة هامة جدا في الجهود المتواصلة للنهوض بالسلم والأمن الدوليين، تمشيا مع التزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وإننا مطالبون بأن ننظر في نص لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب، يمثل نقلة هامة من مضمون ومقاصد معاهدة عام ١٩٦٣ لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء.

ونحن نعترف بالجهد التاريخي الهائل الذي بذله مؤتمر نزع السلاح للتفاوض بشأن هذا النص. ورغم أنه نص غير كامل، يسعدنا أن نسجل أن جهدا رئيسيا بذل لإيجاد نص لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأهداف واضحة في الإطار الزمني المستهدف، كما طالبت به الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

ولهذا، يأمل وفدي أن نسعى في تناول جميع المسائل المعروضة على الأمم المتحدة إلى الاسترشاد بهذا الحرص المرموق على التقيد بالآجال المحددة والمواعيد المستهدفة.

ونلاحظ أن الجمعية معروض عليها الآن مشروع قرار شارك في تقديمه عدد كبير من الدول. ويرحب الوفد النيجيري بهذا الحماس، ولكنه لا يسعه إلا أن يسجل رسميا أنه ليس مرتاحا للإجراء الذي عرض به مشروع القرار هذا على الجمعية العامة. ويجب أن نسعى إلى الحفاظ على كرامة وسلطة مؤتمر نزع السلاح باعتباره الجهاز التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح وأن نحترم قاعدته الدائمة الخاصة بتوافق الآراء. وقد يكون بالطبع من الصعب تماما أن نعلل للناس هذا الأمر بأننا فشلنا في الاتفاق على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية عندما كانت متاحة للاعتماد، ولا سيما في ظل خلفية من التوقعات الدولية المنتظرة لهذه النتيجة المحتملة.

وقد يكون من المفضل بذل مزيد من الوقت في التفاوض بشأن المعاهدة من أجل ملء الثغرات الموجودة، والتوصل إلى التوفيق بشأن مسائل مبدئية وجوهرية وجعل المعاهدة أكثر شمولا في الهدف والنطاق على حد سواء. ومن ثم التمكين من تحقيق توافق الآراء بشأنها. وبتلك الطريقة، سيكون التنفيذ الكامل للمعاهدة من جانب جميع الدول مضمونا.

لقد استرعينا الاهتمام إلى غرابة حالة يتم فيها التدخل في التفاصيل الإجرائية الدقيقة بغرض تحقيق نتيجة مقررة سلفا. وقد شهدنا هذا النوع من التدخل خلال عملية تمديد معاهدة عدم الانتشار، ونتيجة ذلك التدخل كانت تكريس امتلاك الأسلحة النووية إلى الأبد في أيدي الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

وتتعارض هذه الحالة مع مبدأ المساواة في الحصول على التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية وحتى مبدأ المساواة في السيادة فيما بين الدول.

وعلى أية حال، وافقت حكومتي على تأييد اعتماد النص الحالي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا لما لم تنص عليه، بل لما حاولت أن تنص عليه وتقتضيه، والأهم من ذلك لكونها عملية تكميلية لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب المبرمة في عام ١٩٦٣. ولا زلنا نعتقد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يجب ألا ينظر إليها كإجراء لعدم الانتشار النووي فقط، وإنما كخطوة هامة صوب القضاء على الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

وبناء على ما تقدم، توجد مسؤولية معنوية واضحة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ولا سيما من أجل أن تتصرف بمسؤولية وأن تمتنع عن أي عمل قد يؤدي إلى تقويض السلم والأمن الدوليين بامتلاكها المستمر للأسلحة النووية. ويجب أن تقبل خيار نزع السلاح النووي في إطار زمني محدد، وهذا هو الجهد القانوني المقبل من جانب مؤتمر نزع السلاح بعد اعتماد هذه الجمعية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد غويليين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد تمسكت بيرو بسياسة طويلة الأمد ومتسقة تستهدف حظر التجارب النووية والإسهام في تحقيق نزع السلاح النووي الكامل وعدم الانتشار بجميع جوانبه. وقد وافقنا على معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد استكمل ذلك الصك الدولي بمختلف المعاهدات الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية في قارات أخرى.

وقد أعربت سلسلة القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بتوافق الآراء - ولا سيما القرار ٦٥/٥٠، الذي وافقت عليه جميع البلدان الممثلة هنا في السنة الماضية - عن توقعات كبرى بالإنهاء والاعتماد المبكرين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي جرى التفاوض المكثف بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. ونقدر الجهد المكثف الذي بذل في ذلك الجهاز، والذي أدى إلى وضع مشروع معاهدة لا يمكن أن نؤجل اعتمادها إلى ما لا نهاية. ونأسف لأنه لم يكن هناك توافق آراء على عرضها النهائي على الجمعية العامة. ومع ذلك، لا يمكننا أن نغفل أهمية هذا النص واقتناعنا بأنه خطوة رئيسية في عملية لا يمكننا أن ننكر أهميتها.

إننا نشاطر عدم الرضا المعرب عنه هنا في الجمعية العامة بالإضافة إلى جنيف بشأن الابتعاد عن برنامج حقيقي لنزع السلاح النووي - وهو الهدف الحقيقي لصكوك شتى مثل معاهدة عدم الانتشار وهذا المشروع، اللذين نعتبرهما خطوتين في تلك العملية - وبشأن التغيير الصارخ في التأكيد، من حظر التجارب النووية إلى حظر التفجيرات النووية، بالإضافة إلى المواقف المعرب عنها المسجلة في المحضر من جانب وفد بيرو في الفقرة ٣٣ من تقرير اللجنة المخصصة وفي مؤتمر نزع السلاح، والذي أود أن أكرره مرة أخرى هنا. ونعتقد أن مشروع القرار المعروض علينا يجب ألا يضع، بأي حال من الأحوال، أي سابقة تقلل من دور مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي الرئيسي لمسائل نزع السلاح.

إن توافق الآراء بشأن القرار ٦٥/٥٠ يلقي طابعا خاصا على مشروع القرار A/50/L.78 كما أنه يستكمل التأييد الذي لا يتزعزع الذي سيقدمه وفدي إليه.

السيد إزكييردو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد طالبت الجمعية العامة مؤتمر نزع السلاح ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية بين أعضائه، بعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كمهمة ذات أولوية عليا تكون عالمية في نطاقها ويمكن التحقق من تنفيذها على نحو متعدد الأطراف وبصورة فعالة وتسهم في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه بحيث يمكن التوقيع عليها في بداية دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين.

وإكوادور، بمشاركتها في تقديم مشروع القرار A/50/L.78، إنما تلبي نداء المجتمع الدولي باتخاذ خطوة أساسية نحو إنهاء هذا التهديد العالمي، وتستجيب لعجالة إنشاء الآليات المطلوبة لحماية البشرية من ذلك التهديد.

وينبغي أن نعمل ليس غدا بل اليوم، في حين قد لا يزال يوجد لدينا وقت قبل أن تنضم بلدان أخرى الى جماعة الدول العظمى التي تمتلك القدرة على إشعال فتيل محرقة عالمية. ولا يسع البشرية بعد الآن أن تبقى متفرجة على مظهر القوة من قبل القليلين، ولا يسعها أن توقف تطورها بسبب إرادة أقلية. والواضح أن إكوادور تولي هذه المسألة منتهى الأولوية، وتطلب الى أعضاء الأمم المتحدة أن يقوموا اليوم، وفقا لولاية القرار ٥٠/٦٥ باعتماد نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب كي يتسنى فتح باب التوقيع عليها بغية وضع حد فوري لعصر من الرعب أجري خلاله ما يزيد على ٢٠٠٠ تجربة تفجيرية، لم يتم التوصل بالكامل بعد الى تحديد الآثار المترتبة في صحة الإنسان والبيئة عليها.

وهذه اللحظة هي بالتالي تاريخية في الجهود التي بذلت طوال سنوات عديدة للمضي قدما في نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد لوندونو - باريديس (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن بلدي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة أنتاركتيكا. وهو ملتزم منذ سنوات عديدة بقضية نزع السلاح، ولهذا السبب نعلق أهمية كبرى على توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولقد شارك وفد بلدي في تقديم مشروع القرار قيد النظر اليوم اعتقادا منه أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل خطوة هامة الى الأمام نحو عدم الانتشار ضمن إطار عملية نزع السلاح، على الرغم من أن نص المعاهدة بعيد عن أن يكون مرضيا حيث أنه لا يعالج بالكامل الشواغل التي اتصف بها كفاح البلدان النامية لمكافحة تهديد الأسلحة النووية.

ويعتبر وفد بلدي المعاهدة خطوة أولية بل ورئيسية الى الأمام. وحيث أنه لا يمكن تصور عالم تمتلك فيه مجموعة معينة من البلدان الحق في امتلاك أسلحة نووية الى أجل غير مسمى، وحيث أن بإمكاننا إدراك إمكانية وجود عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية الى أن تتخذ إجراءات إضافية وتبدأ مفاوضات جادة بغرض إزالة الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد. وفي هذا الصدد، نؤيد بالكامل الآراء التي أعرب عنها رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز في كارتاخينا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عندما أكدوا مجددا أنه كي تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب مفيدة كمعاهدة لنزع السلاح، فيجب اعتبارها خطوة هامة نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

ولقد أصدرت محكمة العدل الدولية يوم ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ فتوى بالإجماع تتصدى لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وذكرت أنه يوجد التزام بالقيام، عن حسن نية، بمواصلة المفاوضات واختتامها، وهي المفاوضات التي تفضي الى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة. ونحن نتطلع قدما الى اتخاذ إجراء يتفق مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

وأبرزت المحكمة أيضا الأهمية الكبرى التي تتصف بها المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي تنص على أن:

> "تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي، وعن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة."

وفي الختام، إذ نأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من تحقيق توافق الآراء المنشود بشأن نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نعتقد أن الظروف الاستثنائية التي ننظر فيها في هذا النص اليوم ينبغي ألا تشكل سابقة، أو تؤثر في إجراءات صنع القرار في مؤتمر نزع السلاح.

السيد ضيـــاء الديـــن (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمبدأ أساسي في سياسة بنغلاديش السعي الى تحقيق نزع عام وكامل للسلاح، وهو مبدأ يظهر في تمسكنا بالمعاهـــدات والاتفاقيـــات الدوليـــة الرئيسية المتعلقة بنـــزع الســـلاح. لذلك نحـــاول أن نضطلع بدور ناشط وبناء في مؤتمر نزع السلاح الذي يضم ٦١ عضوا، والذي قُبلت بنغلاديش فيه يوم ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

ومعاهـــدة الحظـــر الشامل للتجارب النووية مطلب لحركة عدم الانحياز منذ أمد بعيد. والواقع أن أول مؤتمر قمة لحركة عدم الانحياز عقد في بلغراد في عام ١٩٦١ طالب أيضـــا بمعاهـــدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وبعـــد عامين، أبرمت معاهـــدة للحظر الجزئي للتجارب النوويـــة، ومنـــذ ذلك الحين تمارس حركـــة عدم الانحياز الضغـــط من أجل إبـــرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

وبديهي أن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية لا يمكن أن تكون نهاية بحد ذاتها. بيد أنها خطوة هامة صـــوب منـــع زيادة تطويـــر وتحسين الأسلحة النووية، وصوب تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي. ووفقا لرأي العديد من الخبراء، فهي أيضا تدبير بيئـــي حمائـــي هام يتوافـــق مع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية.

إن الطريـــق صـــوب نزع السلاح النـــووي قد يكون طويلا ومضنيا، والعملية لا يمكن أن تمضي قدما إلا خطوة خطـــوة. وبنغلاديش دولـــة غير حائزة للأسلحة النووية وهي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبهذا فإن التزامنا بعدم الانتشار النووي يتخطى بكثير أحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويتمثل موقفنا في أننا نرحب بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية الى حد انعدام قوتها التفجيرية، وبإمكانية التحقق من الامتثال لها على الصعيد الدولي، وبكونها ذات طابع عالمي. ونتطلع الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها موطئ قدم لبلوغ الهدف النهائي، هدف نزع السلاح النووي.

ونتوقع ألا تلجأ الدول القادرة نوويا الى تقنيات غير تفجيريـــة، بما فـــي ذلك الإشعـــال باللازر، والمحاكـــاة بالحاسوب، والتجارب النووية المائية والمخبرية، بغية زيادة تحسين ترساناتها النووية. ومن شأن هذا أن يكون نكشـــا واضحـــا بوعد للأغلبية العظمى من الموقعين على

معاهدة عدم الانتشار. والوضع المثالي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن توافق بالتزامن مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على إطار زمني لنزع السلاح النووي. غير أن غياب الوضع المثالي ذاك ينبغي ألا يكون عائقا أمام ما يمكن تحقيقه الآن. بل ينبغي أن يشجعنا على المثابرة في الجهود التي نبذلها.

وثمة شاغل رئيسي لبنغلاديش فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يتمثل في الالتزام المالي الذي سيترتب على الدول الأعضاء نتيجة استحداث اللجنة التحضيرية، والأمانة التقنية ونظام الرصد الدولي. وبنغلاديش، باعتبارها من البلدان الأقل نموا، سترتكز في قرارها الى حد بعيد على الآثار المترتبة على الميزانية، ولا سيما إذا كان يعني ذلك الدفع لتغطية تكلفة معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تؤكد مجددا جزءا من التزام أوسع نطاقا تم التعهد به فعلا في سياق معاهدة عدم الانتشار.

وفي الختام، أود أن أذكر أن بنغلاديش يسرها في الوقت الحاضر أن تؤيد مشروع القرار A/50/L.78 المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانجليزية): استمعنا الى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند لهذا الصباح. سنجتمع الساعة ١٥/٠٠ من هذا اليوم في قاعة الاجتماع ٣ للبت في مشروع القرار A/50/L.78.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠